ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم
يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك
المغير ما يجيء بعده من الكلام يتشوش لذلك ذهنه قوله وبهذا المذهب سيبويه
للاشارة الى انه لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من ابوك قوله وذهب بعض النحاة
بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه انا زائم الخيار مثلا والوصف يتعين للخبرية
ومعرفة الا انه معنونة لصحة الاخبار بالكفؤ في الجواز وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في وفوان من
معرفة لانه في تقدير زيد او ام عمرو او ام خالد ونظرف الابهام في هذه تسمحا على المتكلم لا يوجب
لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل نحو ما على خيره وكذا حسنه لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الظاهر في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا
ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة وابو يوسف اذا قصد ونسبة الثاني
بالاول ومنه قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او مثله وبين قيل لو زيد به
التساوي في التعريف والتخصيص كان غني عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف لذهاب
الوهم الى التساوي في درجة التعريف دفيد ان مثل هذا اهم غير مهم وبعضه لتنبيه في التساوي
في التخصيص فلا اولى ان يقال لم يكتف به لعنوان التفضيل قوله او كان الخبر فعلا له فيان الخبر لا
يكون

يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد
مفردا باعتبار الصورة ثم قال قيل اراد نحو قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه لا فائدة
في الالتفات الى الاحتراز عن نحو زيد قائم ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه قال ولا ان يقال يسمى جملة
الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا ومعناها
نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح قلنا ذلك لكن المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على
النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لكثرة العلم بحال بعد الا ومعناها قوله او بالبدل
فمن لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل
بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل الذكر مرجعا وخلاف الاصل قوله
وان تضمن الخبر المفرد اي نفسه لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام من زيد راكب
تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام نيل الموجب لتصدر
الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لامكان المنفي نحو ما قائم زيد قوله لتصدره في جملة اعلم
ان ما تقتضي صدر الكلام يجب ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من اجزاء تلك
الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغير لمعانيها كان وحسبت ما يحدث معنى من المعاني
في الجملة التي يدخل بها فلا يقال ان من تضرب اضرب واما جواز في كل الذي ان تضربه تضربك فلان
الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو مقدر والفعل يتعلق
بالمجرور وسبب الحرف الجر قوله بتبعية يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقديم الشيء
على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على تقدير تقديمه عليه لزم وكل المبتدأ قوله في المبتدأ اذا كان

Copyright © King Saud University